



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2013 - العدد: 04

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 04 شعبان 1434

الموافق 13 جوان 2013

# فهرس

محضر الجلسة العلنية الخامسة ..... ص 03  
• أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الخامسة  
المنعقدة يوم الخميس 04 شعبان 1434  
الموافق 13 جوان 2013

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير النقل؛
- السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة، مكلفة بالبيئة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا

فيه كل من يرتدي قميصا وله لحية يفتي للناس في كل الأمور، خاصة الشرعية منها، فالفتوى سيدي الرئيس، معالي الوزير، ليس بالأمر السهل، فهي عبارة عن إحضار حكم من أحكام الله عز وجل.

وعلى من يكون مفتيا أن يكون عالما بكتاب الله وسنة نبيه، مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم «إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤساء جهالا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا».

معالي الوزير،

إنه ما كان محرما بالأمس أصبح حلالا اليوم والعكس صحيح، فظهرت فتاوي مثيرة للجدل كجواز الطلاق عن طريق «SMS» وإباحة دم الجزائريين زمن أمراء الجيا، وكذا قتل العلماء المؤيدين للحكام والأمثلة كثيرة، فكثرت الفتاوي وغاب المفتي الحقيقي.

معالي الوزير،

نظرا لكل ما سبق ذكره، ألا تفكرون في إنشاء دار للإفتاء، لأن الجزائر فعلا بحاجة لهذه الدار، حيث تغيرت الكثير من المفاهيم، خاصة ونحن نعيش اليوم في عالم

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، طرح عدد من الأسئلة الشفوية من طرف أعضاء المجلس على مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة؛ ومن دون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد جمال قيقان وقطاع الشؤون الدينية والأوقاف.

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، هذا نصه:

معالي الوزير،

نحن في زمن اختلط فيه الحابل بالنابل، وفي زمن صار

بأنهم مستقلون عن مؤسسات الدولة ويفتون أن قولهم في النشاط الموازي لها، وليس لهؤلاء تأثير على الجزائر، لأن الجزائر محصنة أولا بمرجعية دينية وطنية استقر عليها المجتمع الجزائري منذ الفتح الإسلامي، ولأنها محصنة ثانيا بمنظم الفتوى، نعم، هناك منظم للفتوى قائم على مؤسسة المسجد وهي المؤسسة التي تدعم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف في كل ولاية من ولايات الوطن والتي تضم جملة مما تضم من مجالس: تضم المجلس العلمي الذي يجتمع فيه نخبة من الأئمة وأساتذة الجامعة بمختلف تخصصاتهم والمشايخ ومنتسبي التربية والتعليم.

هذه المجالس العلمية المنتظمة في إطار مؤسسة المسجد والتي أسسنا لها تمثيلا مركزيا بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والآن في هذه اللحظة تركت هذا التمثيل المركزي مجتمعا لدراسة موضوع الربا والقروض المصغرة، الآن هم مجتمعون، وأتمنى أن يخرجوا بفتوى موحدة يرجع إليها المتعاملون، سواء من المقترضين الشباب أو من البنوك التي توفر لهم هذه القروض.

قلت هذه المجالس التي أسسنا لها تمثيلا مركزيا بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تضطلع بإصدار الفتاوى على مدار الساعة في مداوماتها بمقر مؤسسة المساجد الولائية وفي موقع الوزارة الإلكتروني وعبر الإجابة الكتابية عن تساؤلات الشخصيات الطبيعية والمعنوية، كما أن لها تواجدا معروفا في كافة المحطات الإذاعية المحلية وكذا الإذاعة الوطنية وشبكة البرامج التلفزيونية.

هذا وإن الإمام المعني وهو منصب نوعي يتولاه المقتدرون الأكفاء من الأئمة، يضطلع أيضا بهذه المهمة في المساجد الرئيسية في ولايات الوطن.

إن هذه الشبكة المؤسسة للفتوى هي التي حصنت وما زالت تحصن مجتمعنا من المخاوف، حضرة العضو المحترم، وهي شبكة تتسم بالأصالة والحركية، ذلك أن اجتماعات وطنية دورية تعقد للقائمين على شؤون الإفتاء في المجالس العلمية الولائية، وهي اجتماعات موسعة للأئمة المفتين والكفاءات الجامعية والمشايخ والناشطين في وسائل الإعلام لتدارس القضايا ذات الاهتمام الوطني والتداول والتعاون في تأصيل وتخريج الفتاوى ذات الطابع المحلي التي تجد المجالس الولائية صعوبة في إصدار رأي موحد فيها.

التكنولوجيا، مع ظهور الكثير من المشايخ عبر «الفايسبوك» أو «تويتر» أو بعض الفضائيات.

وأن تضم هذه الدار إضافة إلى مشايخ وعلماء الدين محامين وأطباء أخصائيين، لأن القضايا تشعبت وبت واجبا الأخذ بمشورة الجميع، شرط أن يكون للفتوى مرجعية دينية؟ تقبلوا - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال قيقان؛ الكلمة للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وأصحابه والتابعين.

حضرة الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السادة الحاضرون، أسرة الإعلام.

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛ فإنني أتوجه بالشكر الجزيل إلى حضرة عضو مجلس الأمة، السيد جمال قيقان، الذي أعطى لنا الفرصة بسؤاله هذا لنوضح هذا الموضوع، وأشكره على اهتمامه بهذا الموضوع وسأوافيكم بالرد على السؤال الذي تفضلتم بطرحه.

حضرة السيد العضو المحترم، إن المقدمة التي مهدتم لها في سؤالكم الشفوي، لا تتناسب مع النتيجة التي خلص إليها ذلك السؤال، وبعبارة أخرى فإن الانشغال الذي دفعك إلى طرح سؤالك هذا لا يعني المجتمع الجزائري بالضرورة ولا مؤسسات الدولة الجزائرية، ولكن قبل ذلك فإنني أدعوكم إلى نظرة أكثر تفاعلا أو على الأقل إلى نظرة أكثر موضوعية، فالحابل لا يختلط بالنابل إلا حيث تغيب المؤسسات المؤهلة أو تغيب، فلا يقتني المريض دواءه عند باعة الخضر وعند المشعوذين إلا حين لا توجد صيدليات، وأولئك الذين يطلقون فتاوى مثيرة للجدل كجواز الطلاق عن طريق الرسائل القصيرة وإباحة دم الجزائريين، زمن أمراء الجيا، وكذا قتل العلماء المؤيدين للحكام، على حد تعبير السيد العضو المحترم، هم شخصيات منفصلة عن مؤسسات الفتوى في البلد الذي ينشطون فيه وأتباعهم هم أيضا ينتمون إلى هيئات موازية، وهم جميعا يفتخرون

جمال قيقان هل لديه ما يضيفه تعقيباً على ما جاء على لسان السيد الوزير؟

**السيد جمال قيقان:** شكراً سيدي الرئيس؛ أشكر معالي الوزير على رده، لي تعقيب.

بالنسبة لمقدمة السؤال «اختلط الحابل بالنابل» هذا على الدول الإسلامية ككل، وهناك فعلاً إفتاءات غريبة، أشياء غريبة حلت بالمجتمع الجزائري، مثلاً: الجهاد، الطاغوت، حتى الملبس هذه كلها فتوى، صار الشباب الجزائري ذي المستوى المحدود حتى الأميين يفتون ولاحظنا ما جرى في العشرية السوداء.

إذن هذا بالنسبة للفتوى غير الشرعية في مجتمعنا والتي تسبب الفتنة، والفتنة كما يعلم الجميع أشد من القتل، والفتنة نائمة لعن الله من أيقظها.

لذا - معالي الوزير - للتوضيح فقط، بالنسبة للمساجد والزوايا تعتبر هي المرجعية للشعب الجزائري المسلم وبالضبط الأئمة لا بد أن يكونوا إطارات كفؤة بعيدين عن التطرف والشعوذة، لأنهم هم المرجعية الرسمية للمواطنين، لأن المجتمع الجزائري لا زال محافظاً على العادات والتقاليد، لا زال ما يسمى «بالجماعة» ولحل الكثير من المشاكل الاجتماعية وخاصة الأسرية نرجع لهذا الإمام، وبالتالي هو يكون الحل الوسيط.

لذا على الأئمة في المساجد أن يكونوا أئمة أكفاء معتدلين بعيدين عن كل الطرق الأخرى، وشكراً سيدي الرئيس، شكراً معالي الوزير.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد جمال قيقان؛ الكلمة للسيد الوزير مجدداً.

**السيد الوزير:** شكراً؛ بسم الله الرحمن الرحيم. أعتقد أن ما قاله حضرة العضو الفاضل، المحترم، في تلخيص هذا الموضوع، بينما أردت فقط أن أشير إلى أنني سئلت عدة مرات عن بعض المواطنين الذين يلجؤون إلى بعض هذه الفتاوى، سواء عند الأشخاص الموجودين عبر البلاد، عبر الوطن وهم ليسوا من ذوي الاختصاص ولا أئمة، أو يلجؤون إلى فتاوى أو يطلبون فتاوى كما يقال حسب الطلب.

إن هذا النظام هو أقرب ما يكون إلى منظم مجمع فقهي متخصص، على غرار ما يوجد في منظمة التعاون الإسلامي أو الأزهر الشريف أو هيئة كبار العلماء، وليس له الأخ العضو بعد ذلك إن شاء دار الإفتاء أو مجلساً وطنياً للإفتاء أو مجمعاً فقهيماً وطنياً، لأنه لا مشاحة في الاصطلاح ما دام المصطلح عليه موجوداً وقائماً وفعالاً ومؤمناً ضد المحن والانحرافات والتطرف والاستغلال المغرض، وفي كل الأحوال فإنني أطمئن حضرة العضو وكذلك السادة أعضاء مجلس الأمة الفضلاء، بأن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف قد قامت بمأسسة الفتوى في الجزائر وبأن مسمى هذه الهيئة التي يمكن أن تكون عنواناً على هذه المؤسسة قد اقترحتة دائرتنا الوزارية رسمياً، وفي انتظار تجسيد هذا المسعى فإن المنتظر من قادة الرأي وأرباب الفكر ونواب الأمة هو أن يساهموا جميعاً في مصالحة أبناء الجزائر مع مؤسساتهم وأن يحصنهم من الآثار الهدامة للنشاط الموازي الذي يريد أن ينخر المجتمع ويهدم أسس الدولة.

دأب الشعب الجزائري، المتدين بفطرته، على احتضان مشاريع لبناء المساجد ويتسابق أفرادها في ذلك، وهي صفة تحمد وتحسب لهذا الشعب المسلم العظيم، ترافقهم في ذلك وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، من خلال وضع كل الآليات والتدابير القانونية لبناء المساجد، ابتداءً بتشجيع إدارة فعل الخير لدى المواطنين إلى تخصيص الأراضي والتسهيلات الإدارية وتنظيم رخص جمع الأموال الموجهة للبناء وتخصيص اعتمادات مالية وإعانات دورية، ويكفي أن نعرف أنه منذ بداية هذه السنة 2013، تم فتح 83 مسجداً صارت جاهزة لتكون جامعة للناس في صلاة الجمعة.

فلا تصح المقارنة بين بناء مئات المساجد على امتداد رقعة هذا الوطن العظيم وفتح العشرات سنوياً منها وبناء كنيسة، يفترض أن السيد العضو يعلم أن بناء مثل هذه المؤسسات يتم في إطار قانون ينظم ممارسة الشعائر الدينية في هذا البلد.

هذا ما أستطيع أن أقدمه في الموضوع، وأشكر مرة أخرى حضرة عضو مجلس الأمة المحترم على تمكينني من تقديم هذا التوضيح.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد

ورحمة الله تعالى وبركاته.  
سؤالي موجه إلى معالي وزير النقل حول مشروع الميثاق الإفريقي للنقل البحري.

إن دور النقل البحري مهم جدا في تسهيل وتنمية التجارة بين إفريقيا والمناطق الأخرى من العالم، ومن الضروري - إذن - تنفيذ سياسة فعالة للنقل البحري من أجل تعزيز هذه التجارة فيما بين البلدان الإفريقية.

حاليا، حركة المرور البحرية لتبادل السلع في الدول الإفريقية منخفضة جدا يعني ما بين الدول الإفريقية وعادة، حركة المرور تتم بين البلدان الإفريقية «المستوردة» ودول القارات الأخرى «المصدرة».

7.6% فقط من هذه الحركة تتم بين البلدان الإفريقية، ولكن ينبغي أن يلاحظ أن بعض الدول الأفريقية - من بينها الجزائر - لديها إمكانيات ماثلة لبلدان خارج أفريقيا التي تضمن حركة النقل البحري مع إفريقيا من حيث الفوائد في التبادل التجاري وهي جنوب إفريقيا، مصر، الكاميرون، نيجيريا، الجزائر وكينيا.

بالنسبة لمستقبل حركة النقل البحري في إفريقيا، ينبغي أن يستند إلى الأولويات الوطنية، ولهذا الغرض يجب التركيز على الميثاق الإفريقي للنقل البحري.

مشروع الميثاق الإفريقي للنقل البحري يهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأطراف في مجالات النقل البحري والملاحة عبر الطرق المائية الداخلية وخدمات الموانئ، كما يهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأطراف، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية.

الميثاق الإفريقي للنقل البحري هو حاليا في مرحلة التصديق. إلى حد الآن إحدى عشرة (11) دولة أعضاء الاتحاد الإفريقي وقعت على الميثاق والجزائر ما زالت لم توقع على الميثاق، ولحد الآن ولا دولة صدقت على الميثاق. معالي الوزير، سؤالي:

هل بإمكاننا التطلع في الوضعية الحالية للجزائر فيما يخص التوقيع والتصديق على الميثاق الإفريقي للنقل البحري؟ ولماذا ما زالت الجزائر لم توقع على الميثاق بالرغم من أن لها فوائد من الناحية التجارية؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة الآن للسيد وزير النقل.

نقول لهؤلاء إن كانوا يريدون تصحيح موقفهم الديني فالفتوى المسؤولة موجودة في مؤسسات المسجد في كل ولاية وموجودة كذلك في وزارة الشؤون الدينية، وهذه مؤسسات المسجد يعني المسجد العلمي أو المسجد العلمي الموسع في وزارة الشؤون الدينية الأئمة فيها مستعدون لتحمل مسؤولية الفتاوى التي يصدرونها، أما المواطن الذي لا يرغب أو لا تعجبه هذه الفتوى وهو يريد أن تعطى له فتوى حسب طلبه فهو المتصرف في دينه، لأنه يريد أن يبريء ذمته أمام الله والإنسان لا يستطيع أن يبرئ ذمته باستصدار الفتوى التي يريدونها هو، وإنما ينبغي أن تكون الفتوى صادرة - كما قال العضو المحترم - من إمام أو من عالم ذي كفاءة، علما أن هؤلاء العلماء لا يفتون وحدهم في الأمور التي تتجاوز إمكانياتهم وإنما يلجؤون إلى خبراء في الاقتصاد مثلا أو في الطب إلى غير ذلك، والدليل على هذا - كما قلت - إنني الآن كنت قد فتحت جلسة بحث في موضوع القروض التي يستفيد منها الشباب، وإن شاء الله سيصدر فيها المجلس العلمي على مستوى الوزارة الذي يتألف من علماء في الاقتصاد وعلماء في الدين والفقه من الوزارة، والأئمة وكذلك الأساتذة في الجامعة فتوى وسيعطون لنا الرأي الديني والشرعي المناسب لهذا الموضوع إن شاء الله، وسنعلنه ونشره في وسائل الإعلام، حتى يطمئن الشباب العامل بهذه القروض التي يستفيدون منها في خدمة أنفسهم وفي خدمة اقتصادنا الوطني، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا لمعالي الوزير؛ بذلك نكون قد انتهينا من سماع السؤال ورد السيد الوزير، شاكرين لهما المبادرة، ننتقل الآن إلى قطاع النقل والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري لطرح سؤاله الشفوي.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة الأفاضل، معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، أيها الجمع الكريم طابت جلستكم والسلام عليكم

**السيد محمد الطيب العسكري:** شكرا للسيد رئيس مجلس الأمة؛ ليس لي تعقيب ولكن إضافة من الناحية الإعلامية فقط، كنت أظن أن هناك تحفظات من طرف الجزائر حول محتوى الميثاق، أو ربما فيه قراءة نقدية ولكن بعد دراسة المشروع على مستوى اللجنة الدائمة للنقل والطاقة والتكنولوجيا والعلوم في البرلمان الإفريقي، رأينا أن الجزائر رابحة في كل الميادين بإمضاء هذا الميثاق. أريد فقط أن أقول إنه لتطوير التجارة والاقتصاد حان الأوان وحق الوقت أن تتجه الجزائر إلى إفريقيا، وشكرا.

**السيد الرئيس:** السيد الوزير، هل لديك رد على التعقيب؟

**السيد الوزير:** الشيء الذي قاله السيد العسكري هام جدا.

أولا، لا يمكن أن أترأس اجتماعا وأسمح بوجود مالا يوافق مصالح الجزائر، لهذا قلت في البداية بأنني ترأست وكان لي الفضل بأنني أخرج هذا المشروع من عنق الزجاجة في 2009، ولا يمكن أن أشرف على النقاش وأقبل بما لا يخدم مصالح الجزائر، وفعلا دام النقاش مدة يومين كاملين، فيه مناطق جغرافية ولغوية في إفريقيا لها مصالح خصوصية، لكن وفقنا للوصول إلى توافق فيما يتعلق بأهمية النقل البحري، صحيح أنه يطرح إشكالا كبيرا، يا ترى هل النقل البحري هو الذي سيطور الاقتصاد أم اقتصاد الدول هو الذي سيجعل من النقل البحري ضرورة تتبع لتطور الاقتصاد؟ قد يكون الاثنان وهذه قضية البيضة والدجاجة، فليكونا معا إن شاء الله، شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير؛ السيد الطيب وهو يطرح السؤال وأنتم تردون عليه، فاحترت من أمري، هل أن البرلماني المنتمي إلى البرلمان الإفريقي هو الذي يتكلم أو البرلماني الذي ينتمي إلى البرلمان الجزائري هو الذي يطرح السؤال؟ ولكن في كل الحالات، أظن أن السيد العسكري طرح الموضوع لكي يجد الحجة عندما يكون في «ميدران» حتى ينير ويعرف زملاءه البرلمانيين في البرلمان الإفريقي بما تقوم به الجزائر في الموضوع، شكرا لكم.

**السيد وزير النقل:** بسم الله الرحمن الرحيم. شكرا سيدي الرئيس؛ وشكرا لعضو مجلس الأمة، السيد العسكري.

سأجيب في 4 نقاط على السؤال المطروح: كان لي الشرف أن أترأس الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي للوزراء المكلفين بالنقل البحري في «دوربان» بين 12 و16 أكتوبر 2009، وكان مشروع الميثاق آنذاك مفتوحا للنقاش والتوقيع والمصادقة منذ 15 سنة لكن كتب الله أن أترأس هذا الاجتماع لمدة يومين ووصلنا إلى توافق بين كل وزراء النقل المكلفين بالنقل البحري في إفريقيا وتم الاتفاق على هذا الميثاق، هذه المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية وفي اجتماع الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء النقل الأفارقة في أنغولا بين 21 و25 نوفمبر 2011، حينها تم اعتماد خطة خاصة للتوقيع والمصادقة من أكبر عدد من الدول الإفريقية وحددت لذلك الفترة ما بين 2012 و2015.

المرحلة الثالثة وهي إلى غاية السنة الماضية 13 جويلية 2012 تم التوقيع من قبل 39 دولة من بين 53، لكن في هذه المرحلة الرابعة، لم يتم التصديق إلا من قبل 14 من بين 15، إذن إذا اكتمل العدد 15 معناه أن الميثاق يصبح ساري المفعول، إذن بقيت الدولة 15، وهذه هي المرحلة الرابعة والأخيرة بالنسبة لنا.

فعلى مستوى وزارة النقل، لقد تم الإعداد أو الانتهاء من إعداد كل الإجراءات المتعلقة بالتصديق وأخطرت وزارة الشؤون الخارجية لتستكمل باقي الإجراءات التي هي من صلاحياتها فيما يتعلق بالتصديق، معنى ذلك أننا الآن في آخر المرحلة الرابعة للتصديق، بما أننا انتهينا من إعداد كل الإجراءات المتعلقة بالتصديق، حينئذ يكتمل العدد 15 وتصبح الوثيقة.. معناه نحن الرقم الرابع (15) إن شاء الله نتمنى أن يتم ذلك عما قريب، لأن له علاقة بإجراءات داخل اللجنة الإفريقية المكلفة بالتصديق على هذا الميثاق.

شكرا سيدي العضو وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأطرح السؤال على السيد محمد الطيب العسكري هل يريد طلب المزيد من المعلومات أو التعقيب على ما جاء على لسان السيد الوزير؟

الأموال الضرورية لإنجازها فأعجزناه، أذكر أن مسؤولين كبارا في البلد كلما ألتقوني، سألوني، متى خط بشار؟ لما ذكرت لهم أنه سيتم في آخر 2010، قال، أصحيح؟ إذن الشكوك كانت حول هذا المشروع، ولكن الآن السكة موجودة وبالمقاييس الدولية الحديثة، يبقى أن نكهره في المستقبل بحول الله.

الخط الثاني وهو الذي يربط في الحقيقة جزءا من الشمال الشرقي، أتحدث عن الخطوط الجديدة، وهي أبواب الجنوب والذي يبدأ من تبسة ويعود إلى مليلة والغرزي ثم ينزل إلى عين توتة ويمر على بريكة، ثم إلى مسيلة ثم يربط الشمال مرورا بالبرج إلى غاية العاصمة.

لكن الجديد فيه، هو البرج، المسيلة، عين توتة ثم الغرزي، عين مليلة، أم البواقي، عين البيضاء وسيدي يحيى، ليربطه بالخط القديم الذي يربط سيدي يحيى بتبسة هذا أيضا تم استكماله وتم استغلاله.

الخطوط التي تم تحديثها هي بالخصوص الخط الرابط بالتحديد بين قسنطينة وباتنة وعين توتة ثم بسكرة وتقرت، هذا أيضا تم تحديثه وهو قيد الاستغلال يوميا.

بالنسبة للخطوط التي هي قيد الإنجاز في الجنوب، طبعا هناك ثلاثة خطوط أساسية وهي: خط تقرت - حاسي مسعود والخط الرابط بين الجلفة والأغواط والخط الرابط بين مشرية والبيض، الذي سيزوره اليوم سيادة الوزير الأول، لأن الأشغال بدأت فيه قبل شهر في ميدان التصليح والأشغال قائمة من جهة مشرية ومن جهة البيض، هذه الخطوط، تقرت - حاسي مسعود 151 كلم، الجلفة - الأغواط 110 كلم ومشرية - البيض 130 كلم.

بالنسبة للمشاريع قيد الدراسة، طولها 2762 كلم، 2000 في الجنوب، أتحدث فقط عن المشاريع في الجنوب، ردا على السؤال الذي تقدم به عضو مجلس الأمة، السيد بن سالم، فيه 2762 كلم، أذكرها للتاريخ لكي تسجل وهي: الأغواط - غرداية، غرداية - ورقلة، ورقلة - حاسي مسعود، لتلتقي بالخط الذي ينجز حاليا بين حاسي مسعود وتقرت، المنيعة - تميمون، تميمون - أدرار، أدرار - بشار مرورا بالعبادلة، أو بني عباس والعبادلة، ثم سطيل - الوادي وجبل العنق - الوادي، حتى تربطه بالخط المنجمي الموجود حاليا، الذي ينزل من عنابة إلى غاية العنق والذي هو مستغل والذي تتم ازدواجيته لأن تسجيله تم في قانون المالية 2013، ثم خط

نبقى دائما في قطاع النقل والكلمة للسيد محمد بن طبة، نيابة عن زميله السيد عبد القادر بن سالم.

السيد محمد بن طبة (نيابة عن السيد عبد القادر بن سالم): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السؤال موجه إلى وزير النقل، هذا نصه:

لا يختلف اثنان في أن الدولة الجزائرية قد عملت كل ما في وسعها من أجل أن ترقى بمجالات النقل وإنشاء الطرقات حتى تضحى في مسار الدول المتطورة في هذا الميدان.

وقد كان للجنوب حصته التي لا يجب التغاضي عنها، آخرها خط السكة الحديدية الرابط بين وهران وبشار، والذي يقدم خدمات كثيرة لصالح سكان الجنوب الغربي. فما هي البرامج المستقبلية التي سيحظى بها الجنوب في المجال المذكور؟ وهل من تحسين للقطارات، وزيادة في السرعة لقطار بشار - وهران؟  
تقبلوا منا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة الآن للسيد وزير النقل، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير النقل: الإجابة على هذا السؤال، حاولت أن أخصها في 10 نقاط، فيها ما هو طويل وفيها ما هو قصير. أولا، بالنسبة للنقطة الأولى وهي المشاريع التي تم إنجازها في الجنوب، هما خطان يربطان بين الشمال والجنوب، سابدأ بوهران وهو الخط الذي ينطلق من مدينة وهران إلى مدينة بشار على مسافة 700 كلم، وبالخصوص من جنوب سيدي بلعباس إلى بشار، وهو الخط الذي بدأت الأشغال فيه في بداية 2000، وكانت الشكوك تحوم حوله في القدرة على إنجازها، لكن كتب الله بمساعدة الجميع، والدولة رصدت كل



«المجاهد والشعب» يلاحظون عدد الصفقات المطروحة لاقتناء هذه القطارات، أولا اقتناء 17 قطارا ذاتي الدفع «ديازال» لكن للمسافات الطويلة، عندنا الآن قطارات ذاتية الدفع لكن للمسافات المتوسطة: كسطيف - الجزائر وبجاية - الجزائر ومغنية - تلمسان - بلعباس ووهراڤ فهى مسافة متوسطة حتى وهران - العاصمة هى تقريبا مسافات متوسطة لأن القطار ذاتى الدفع الذى ينطلق من وهران لا يصل إلى العاصمة لكنه يصل إلى الشلف ويعود، وكذلك بالنسبة للقطار الذى ينطلق من العاصمة إلى الشلف فهو يصل إلى الشلف ثم يعود.

إذن، هذه القطارات متوسطة المسافات، لكن القطارات التى هى الآن مطروحة للمناقصة هى قطارات ذاتية الدفع «ديازال» للمسافات الطويلة التى ستلبى من ضمن ما تلبىه الخط الرابط أولا من تڤرت إلى قسنطينة ثم من بشار إلى وهران فى انتظار الخطوط الأخرى التى سأذكرها فيما بعد، لأن بعضها سيكون مسجلا فى قانون المالية التكميلى للإلحاق. إذن فيه 17 قطارا ذاتى الدفع «أوتوراى ديازال» والمناقصة موجودة فى الصحف.

ثانيا، 20 قطارا كهربائيا، أيضا للمسافات البعيدة قد نستغله فى ضواحي العاصمة، لأننا ربما بعد سنتين أو أقل من ذلك سنستلم الخط الرابط بين وادي عيسى وتيزى وزو والعاصمة، حينئذ تصبح وادي عيسى وتيزى وزو وكأنهما فى ضواحي العاصمة وتكون مربوطة بشبكات السكة الحديدية المكهربة التى نعرفها حاليا، إذن 17 قطارا ذاتى الدفع «ديازال» و 20 قطارا كهربائيا للمسافات الطويلة، ثم اقتناء 30 قاطرة نسميها «ديازال»، ثم اقتناء 30 عربة مراقد للمسافات البعيدة، الآن نستعمل عربات المراقد بين وهران وبشار، ولكن نود أن نعطيها مسحة متطورة أكثر مما هو موجود، ونوسعها إلى مناطق أخرى، الآن فيه نوع من عربات المراقد بين العاصمة وعنابة لكن لا يوجد بين العاصمة ووهراڤ، فيه من بشار إلى وهران، لكن لا يوجد من تڤرت إلى عنابة قسنطينة.

إذن، فهذه المناقصة هى مطروحة لاقتناء 30 عربة مراقد لهذا الغرض، ثم اقتناء 20 قاطرة كهربائية، ثم اقتناء 380 عربة لنقل الفوسفات.

الآن بالنسبة لـ 380 عربة لنقل الفوسفات فى شرق الجزائر، ستقوم بتصنيعها شركة «فيروفياى» التابعة لقطاع النقل،

الوادي بڤرت، حتى نستطيع أن تڤك العزلة عن الوادي، علما أن الوادي كانت مربوطة بخط السكة الحديدية بين سطيل والوادي.

هذه كلها تشكل حوالي 2762 كلم والدراسة قائمة. سأذكر جزءا من العمل المسجذ فى النهاية عندما أتحدث عما نتج عن زيارة السيد الوزير الأول قبل بضعة أشهر فى مدينة بشار التى لها علاقة مع السكة الحديدية فى الجنوب. بالنسبة لسرعة قطار بشار - وهران، بدأنا بـ 14 ساعة والآن نحن فى 09 ساعات ونصف تقريبا، لكن لنا إكراهات كبيرة جدا، موضوعية، لأن هناك قطارا واحدا يربط ليلا بشار بوهران ووهراڤ بشار، يصل أحدهما صباحا إلى وهران والآخر فى نفس الوقت إلى بشار، وهو قطار واحد ويجب أن يوفق بين مطالب سكان بشار ومطالب سكان النعام وعين الصفراء ومشرية على وجه الخصوص، لأنه عندما ينطلق من بشار على الساعة الثامنة أو التاسعة ليلا، بما أنه محدد بـ 9 ساعات فإنه يصل فى وقت معين ولكنه يصل كذلك فى وقت معين إلى عين الصفراء والنعام ومشرية، سكان عين الصفراء ومشرية يقترحون وقتا يتلاءم معهم، حتى لا تكون منتصف الليل أو الواحدة ليلا بل يفضلون أن يكون قريبا من الصباح أو فى بداية الليل، هذا ما نحاول التوفيق فيه حتى لا يصل المسافر إلى بشار صباحا باكرا، وتعرفون إمكانيات الإيواء وحتى الإمكانيات الاقتصادية، فالإنسان يصل على الساعة الثانية أو الثالثة صباحا إلى وهران ويحتاج إلى الإيواء والمبيت وإلى غير ذلك.

نحاول أن نوفق بين ركوب سكان عين الصفراء والنعام والبيض فى وقت يساعد كذلك الركاب فى بشار حتى يصلوا جميعا فى وقت السادسة صباحا تقريبا معناها صباحا إلى مدينة وهران، هذا ونحن نشغل قطارا واحدا.

سأتحدث عن المستقبل حتى نتجاوز ربما هذه المرحلة لكي نازل إلى مستوى تطلعات المواطنين بإقحام قطارات أخرى لها علاقة بالبرنامج التنموي للمنطقة، فالسرعة - كما ذكرت - مربوطة بمطالب مسافري بشار والمسافرين من وسط الطريق.

بالنسبة لما يسمى بالبرنامج التنموي للسكة الحديدية والذى صادقت عليه الحكومة وسخرت لذلك أكثر من 120 مليار دينار بالنسبة فقط للقطارات وما معها من قاطرات، والآن الذين يطلعون على الصحف اليومية، لاسيما

تشغيل مبرمج للقطار، فإن تجاوز البرمجة المتوقعة والسرعة - لأن حتى السرعة مبرمجة في المقاطع - فإن القطار يصبح يتحكم في قائد القطار وليس العكس، هذه أيضا يجري الآن التعاقد بشأنها.

فيما يتعلق بالزيارة الأخيرة للسيد الوزير الأول إلى مدينة بشار أين تم الإعلان عن بعض القرارات، ما هو ثابت لحد الآن - لأنني وصلني مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2013 - هو أن الخط الرابط بين الأغواط وغرداية وورقلة قد رصدت له الأموال لإنجازه، قلت منذ قليل بأن الأغواط والجلفة لم أذكر بوغزول وقصر البخاري، لأن هاتين المنطقتين موجودتان في الهضاب العليا ولم أذكرهما، ذكرت فقط الجانب الموجود في الجنوب وهو الجلفة والأغواط، الآن أستكمل الجنوب الوارد في قانون المالية التكميلي حسب ما هو ثابت إلى غاية أمس، وهو أن الخط الرابط بين الأغواط - غرداية وغرداية - ورقلة سجل للإنجاز في قانون المالية التكميلي 2013.

أملنا أن نفتح زملاءنا في الحكومة على أن نسجل ما تتم دراسته حاليا وذكرته قبل وهو الرابط بين بشار وأدرار ولو أن جزءا منه يكون التعاقد بشأنه بصفة أكيدة، ويبقى استكمالها فيما بعد حتى نصل إلى أدرار.

كذلك بالنسبة لما ذكرت، سطيل الوادي وتقرت، المهم أن الثابت الآن هو الأغواط، غرداية وورقلة، وسنعمل على إقناع غيرنا به ولو جزئيا بالنسبة لبشار، أدرار وسطيل الوادي وتقرت، نتمنى أن نوفق في ذلك حتى نكون قد استكملنا وأقمنا في الجنوب وسائل تنقل ووسائل تنمية، لدي ملاحظة، لم أذكر نقطة هامة جدا وهو أننا سجلنا للدراسة - ولم ننطلق فيها بعد ولكنها مدرجة في قانون المالية التكميلي - عين صالح وتمنراست، تندوف وبشار، الآن في مشروع قانون المالية التكميلي، الذي قدم لي بالأمس، اقترحنا عين صالح، تمنراست، بشار، وتندوف، لماذا؟

أولا، لأن حركة تنقل الأشخاص الآن أصبحت كثيفة، وإذا كان القطار بسرعة 220 كلم/سا، فإن السفر يكون مريحا وفي ظروف مريحة نظرا لتوفر أجهزة التكييف وغير ذلك، وأصبح يثبت ذلك بالتدريج، ولأن المناطق التي ذكرتها أصبحت تزخر الآن بمعادن كبيرة وبمصادر إنتاج كبيرة، سواء تعلق الأمر بالمعادن إذ يذكر عن منطقة تمنراست أن المعادن كثيرة جدا وغنية جدا وتحتاج

التي تعاقدت مع الشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية والصفقة تمت وسوف يبدأ التصنيع - إن شاء الله - في السنة المقبلة، حتى نلبي حاجيات نقل الفوسفات في هذه المنطقة بتصنيع جزائري على مستوى مصنع «فيروفيال» بمدينة عنابة.

بالنسبة لتحديث القطارات أيضا فيه عمليتان هامتان جدا، أولهما الشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية 202 عربة نقل المسافرين، وهذه عربات قديمة تم لحد الآن تحديث 37 منها والتي تشتغل ما بين وهران والعاصمة، وما بين وهران وقسنطينة وهي حديثة جدا.

إذن، سنوسع ذلك إلى 202 عربة نقل المسافرين في إطار هذه العملية الكبرى لـ 120 مليار دينار التي استفادت منها السكة الحديدية من قبل السلطات العمومية في البلاد. وفيه كذلك صيانة مجمل القطارات التي عددها 213 وهي تشتغل حاليا، فتلاحظون أن فيه اقتناء عتاد السكك الحديث وفيه تحديث عتاد السكك القديم، لأن العملية هي عملية كاملة بالنسبة لهذا الجانب.

النقطة التاسعة وهي أجهزة الاتصال وأجهزة السلامة على السكة الحديدية، بتحديث السكة الحديدية في الجزائر بنموذج (GSM) وقد تم تنصيبه على مستوى وهران وبشار، انتهينا كذلك من تنصيبه بين تبسة والغرزي لكن نحن في التجارب الأولى وكذلك بين البرج، مسيلة وعين توتة ومثل (GSM) هناك (GSMR) و(GSMRAIL) فيه ممر خاص بذبذبات السكة الحديدية في هذا المجال التي تم تركيبها ويتحكم فيها عن بعد، وهذا ما يعطي الجانب التحديثي للسكة الحديدية في الجزائر.

ثانيا، (GMTMS) وهي أجهزة تتحكم أو تساعد على ضمان السلامة في القطارات، لأننا الآن سننتقل في إطار هذا التحديث العام إلى سرعة أساسا بـ 120 كلم و160 كلم في الساعة، الجنوب كله تقريبا 120 كلم في الساعة.

في الشمال 160 كلم/سا إلا ما قد سبق تحديثه فلا يمكن استدراكه، الآن يبقى في 140 كلم/سا أو 160 كلم/سا وعدد قليل جدا من المقاطع على شبكة النقل بالسكة الحديدية، لكن الأهم سيكون 160 كلم و220 كلم، لا سيما بالنسبة للجنوب بما أننا في الجنوب 220 كلم، وللتحكم في الجانب الأمني لا بد من أجهزة يسخرها التطور التكنولوجي في العالم أو ما نسميه (GTRMS) وهو نظام

يشرفني أن أطرح على معالي وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، السؤال الشفوي التالي نصه:  
بتاريخ 2005.02.24 تم تخصيص حصة 100 سكن لضحايا الإرهاب بولاية برج بوعرييج، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 100 مليون دينار جزائري، أي بمبلغ 1 مليون دينار جزائري لتغطية تكاليف الدراسة والإنجاز للسكن الواحد، وتم إدراج هذه العملية على عاتق حساب خاص تسييره وزارة التضامن الوطني والأسرة.

وفي هذا الإطار، قامت السلطات المحلية بتخصيص الأوعية العقارية للمشروع الذي قسم على عدة مواقع في عدة بلديات بالولاية.

وتم أيضا إعداد الدراسة الخاصة بالمشروع، لكن هذا المشروع لم يعرف الانطلاقة إلى غاية اليوم ولم يشرع في إنجازه رغم مرور ثماني سنوات كاملة على تسجيله والإعلان عليه، بسبب أن المبلغ المخصص لا يغطي التكلفة الحقيقية للإنجاز التي كانت تقدر سنة 2005 بحوالي مليون وأربعة مائة ألف دينار جزائري، وهو ما يعني عجزا في حدود 400 ألف دينار جزائري في المسكن الواحد أو بمجموع 40 مليون دينار جزائري، لكن أمام التأخر الكبير الذي عرفه المشروع يرتفع اليوم العجز إلى أكثر من أربع مرات، كون تكلفة إنجاز شقة من ثلاث غرف تكلف حاليا حوالي مليون وستمائة ألف دينار جزائري دون احتساب تكاليف التهيئة، وهو ما يجعل العجز يرتفع إلى مليون وستمائة ألف دينار جزائري في المسكن الواحد أو بمجموع احتياج يقدر بـ 160 مليون دينار جزائري.

السيدة معالي الوزيرة،

- لماذا هذا التأخر الكبير في التكفل بالمشروع الذي يتطلب اليوم إنجازه إعادة التقييم بنسبة 160 بالمائة للمبلغ الأصلي وقد يرتفع مستقبلا إلى أكثر من ذلك؟

- ما مصير هذا المشروع؟ وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لإعادة بعثه؟

- ما هي الطبيعة القانونية للمشروع؟ وكيف يتم تسييره؟  
تقبلوا مني، السيدة معالي الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بشير داود؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة، لتقديم جوابها

إلى نقل مستمر يكاد يكون يوميا، مثلما نود أن نقوم به على مستوى وزارة المناجم بالنسبة لغار جبيلات وما يمكن أن ينقل إلى الشمال أو يصنع جزءه محليا أو كليا ولكن يجب أن ينقل إلى الشمال إما عن طريق استكمال التحويل أو لأسباب تسويقية داخل الوطن أو خارجه بما في ذلك أدرار التي هي الآن منطقة إنتاج كبيرة بالنسبة للبترو، لأن فيها مركبا كبيرا وكذلك بالنسبة للفلاحة، حينئذ نكون قد لبينا الدعوة فيما يتعلق بضمان شروط تنمية هذه المناطق، أذكر فقط الآن أننا من وهران إلى بشار ننقل الأشخاص وننقل المحروقات وننقل القمح ولكي نوصل الإسمنت إلى الجنوب أو منه إلى الشمال، لا بد من وسائل نقل اقتصادية، تدخل في إطار هذا المشروع الكبير الذي بدأ الآن يعرف التجسيد، لقد تجاوزنا ما كنا نذكره في بداية المخطط الخماسي الحالي كمشاريع للتنمية، بل هي الآن مشاريع تنجز على المستوى المحلي وعلى مستوى الوطن، بما فيه الجنوب الجزائري، شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد محمد بن طبة هل لديه تعقيب؟

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم، لا يمكن إلا أن نثمن ما أنجز وما سينجز و الطموحات في الأفق القريب والبعيد، شكرا لكم معالي الوزير والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الذي يكتفي ويقتنع بما جاء على لسان السيد الوزير، نشكره ونشكر السيد الوزير على رده الضافي حول السؤال الذي طرح أمامنا، الآن ننتقل إلى قطاع التضامن الوطني والأسرة والكلمة للسيد بشير داود وسؤاله الشفوي حول القطاع.

السيد بشير داود: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

حول السؤال المطروح.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة: شكرا.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ بودي أن أقدم شكري إلى عضو مجلس الأمة، السيد بشير داود على اهتمامه بانشغالات عائلات ضحايا الإرهاب، وهذه الانشغالات هي انشغالات وزارة التضامن وانشغالات الدولة الجزائرية ككل، فالجواب على السؤال الذي هو في الحقيقة ثلاثة أسئلة في سؤال واحد يكون كالتالي:

1 - خصص قطاع التضامن الوطني بموجب الاتفاقية المبرمة مع الولايات المعنية في تاريخ 09 جانفي 2005 إعانة مالية تقدر بـ 1050 مليون دينار جزائري لفائدة 10 ولايات، ألا وهي عين الدفلى، ميلة، سعيدة، تبسة، برج بوعرييج، معسكر، خنشلة، تيارت، قسنطينة وغيليزان، وخصص هذا المبلغ لإنجاز 1050 سكنا لفائدة عائلات ضحايا الإرهاب، وقد تم تحديد - في هذه الاتفاقية - هذه الإعانات على أساس مليون دينار جزائري للوحدة السكنية، بحيث استفادت كل هذه الولايات بمشروع 100 وحدة سكنية باستثناء ولاية واحدة - ألا وهي ولاية عين الدفلى - التي تحصلت على مشروع 150 وحدة سكنية.

ومن خلال تقييم هذه العملية، وهي لا زالت حاليا في حيز التنفيذ، لاحظنا أن ولاية واحدة فقط أنجزت عدد السكنات المبرمجة في حدود الإعانة المالية المخصصة لها ألا وهي ولاية غليزان و05 ولايات أنجزت البرنامج السكني بصفة جزئية وهي: عين الدفلى، سعيدة، تبسة، معسكر وخنشلة، وولايتان اثنتان، المشروع بهما في طور الانطلاق وهما: ولاية ميلة، وولاية تيارت، وولايتان لم تنطلق فيهما الأشغال ألا وهما: برج بوعرييج - كما ذكرت في السؤال - وقسنطينة.

بالنسبة لولاية برج بوعرييج على وجه الخصوص فقد استفادت هذه الولاية كالولايات الأخرى - ما عدا ولاية عين الدفلى - من إعانة مالية قدرها 100 مليون دينار جزائري لإنجاز 100 سكن لفائدة عائلات ضحايا الإرهاب، مع الإشارة أن الأعمال لم تنطلق إلى يومنا هذا.

وبخصوص استفساركم عن التأخر الكبير في التكفل

بالمشروع وإعادة تقييمه، أفيدكم علما إلى وجود بعض العراقيل التي حالت دون إنجاز هذه المشاريع في وقتها، وهي تختلف بطبيعة الحال من ولاية إلى ولاية، فمنها التي تعاني أو تتعلق بالوعاء العقاري، والبعض منها بالإعلان عن المناقصات غير المثمرة، أو عدم كفاية الإعانة المالية، وأركز على عدم كفاية الإعانة المالية المخصصة للمشروع، وذلك في غياب موارد مالية أخرى لدعم قدرات تمويل هذا المشروع.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن المبالغ المالية المخصصة لهذه المشاريع الموزعة على هذه الولايات العشر قد تم اقتطاعها بصفة استثنائية من الصندوق الخاص للتضامن الوطني، وكون أن هذه العملية - يعني إنجاز السكنات - غير واردة في قائمة النفقات التي تقع على عاتق الصندوق الوطني للتضامن الوطني، كما هو منصوص عليه في قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 أبريل 2008 الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات هذا الصندوق - أركز على ذلك - فهي كانت عملية استثنائية بإرادة سياسية آنذاك في 2005 حتى يساهم قطاع التضامن في إنجاز السكنات لضحايا الإرهاب، وبعض الولايات التي أسرعتم لم تكن لديها مشاكل سواء في العقار أو في غيره، بل واصلت المشروع، والولايات التي تعطلت بطبيعة الحال تعرف حاليا مشكلة.

زيادة على ذلك، فإن إعادة تخصيص إعانات مالية إضافية لهذه المشاريع من الصندوق، سيؤثر بطبيعة الحال سلبا على قدراته في تلبية احتياجاته الكبيرة والمتعددة لتمويل التضامن الوطني الموجهة لفائدة الأشخاص المعوزين، الأشخاص المعوقين ومختلف الشرائح الاجتماعية الهشة وكذا لمجابهة الحالات الاستعجالية التي قد تحدث من جراء الكوارث الطبيعية وبطبيعة الحال المنكوبين، هذا كان تساؤلا.

التساؤل الثاني، هو حول مصير هذه المشاريع والإجراءات الواجب اتخاذها لإعادة بعثها.

أنهي لكم علمكم أنه على غرار ما تم العمل به في ولايات أخرى، فإن صاحب المشروع الذي هو الوالي حاليا، يتمتع بكامل الصلاحيات لكي يجد تمويلا إضافيا للمشروع، قصد تجسيده أو عند الاقتضاء تقليص البرنامج في حدود الإعانات المالية المقدمة، يعني في حدود الغلاف المالي الذي عنده يستطيع أن ينقص الوحدات السكنية لكي

ويبدو لي أن الأمر أصبح واضحاً، يجب على الحكومة أن تأخذ مسؤوليتها في إتمام هذا المشروع الذي لا يتعلق بولاية برج بوغريج فحسب، بل تعرف كثير من الولايات توقفاً نهائياً عن الإنجاز، شكراً للسيدة معالي الوزيرة.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد بشير داود؛ أعود فأطلب من السيدة الوزيرة أن تأخذ الكلمة إن كان لديها ماترد به على التعقيب.

**السيدة الوزيرة:** أشكر السيد العضو المحترم؛ حقيقة، أنا أقول وأعيد أنها كانت عملية استثنائية ولا تمس كل ضحايا الإرهاب وبالتالي نرى أنها لم تمس كل الولايات، إنما 10 ولايات فقط وعدد السكنات لايمس كل ضحايا الإرهاب في الولاية، وبالتالي فإن البرنامج الذي لم يشرع فيه أو لم يستكمل في الولايات المعنية سيكون موضوع دراسة حالة بحالة وشكراً.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيدة الوزيرة، ننتقل الآن إلى قطاع التكوين والتعليم المهنيين والكلمة للسيد كمال بلخير.

**السيد كمال بلخير:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
معالي الوزراء المحترمون،  
زميلاتي، زملائي الأفاضل،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي إلى معالي وزير التكوين والتعليم المهنيين.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، إسمحوا لي، معالي الوزير، أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي:

هل يمكن معرفة مساهمة الوزارة من خلال فتح تخصصات جديدة لامتصاص البطالة، خاصة في المناطق

يبقى دائماً في إطار هذه الإعانة.  
وبشأن الطبيعة القانونية لهذه السكنات التي ترتبط أساساً بمصادر التمويل وكذا كيفية اقتناء الوعاء العقاري، فإنه سيتم الفصل في الموضوع عند استكمال المشروع بأكمله، وذلك قصد اتخاذ إجراء موحد وشامل لكل المستفيدين، أشكركم على حسن الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيدة الوزيرة؛ الآن أعود فأسأل السيد بشير داود هل لديك تعقيب حول الموضوع؟

**السيد بشير داود:** شكراً سيدي الرئيس؛ شكراً للسيدة معالي الوزيرة على الإجابة. أنا لا أشك في التزام الدولة ووزارتكم بالتكفل بالمشاكل الاجتماعية لضحايا الإرهاب، لكن سيدتي المحترمة، القضية تعود إلى 8 سنوات ولم ينجز هذا المشروع، وإذا انتظرنا مساهمة الجماعات المحلية، فالأمر واضح أيضاً وهو أن هذه الأعباء لا يمكن أن تتحملها الجماعات المحلية على مستوى المجالس الولائية أو المجالس البلدية، بما أن هناك - وأنا كنت منتخبا في المجلس الشعبي الولائي - أعباء كثيرة أيضاً تضاف إلى ميزانية المجلس الشعبي الولائي من تربية وتعليم وصحة، وتكفل ميزانية الولاية بكثير من أعباء القطاعات الوزارية، اليوم يبدو لي أن الوقت قد حان لإيجاد حل نهائي على مستوى الحكومة لهذه القضية، هذا من جهة.

من جهة ثانية، لا بد من الإشارة إلى أنه تم حرمان كثير من عائلات ضحايا الإرهاب من الاستفادة من السكن الاجتماعي الإيجاري، بحكم أنهم ينتظرون حصة مخصصة لم تنطلق منذ 8 سنوات.

كان بالأحرى - السيد معالي الوزيرة - أن تأخذ الحكومة على عاتقها كباقي القطاعات حصة مباشرة من وزارة السكن لضحايا الإرهاب مثلما هو موجود في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وقطاع التربية، كان الأولى أن تقوم بهذا، حتى الطبيعة القانونية تكون واضحة في المشروع منذ البداية.

المواطنون الآن لا يهمهم مثل هذه التفاصيل، هل هي مساهمة من قطاع التضامن؟ هل هي عملية مباشرة كلها على عاتق التضامن؟ إن ضحايا الإرهاب كلهم ينتظرون - السيدة معالي الوزيرة - هذا المشروع منذ 8 سنوات

والمحلي (المجلس الوطني للشراكة ولجان الشراكة الولائية) تلقينا من مختلف القطاعات الوزارية قائمة الاحتياجات من اليد العاملة المؤهلة، بالنسبة للبرنامج الخماسي 2010 - 2014، وهذا مرافقتهم في إنجاز البرامج التنموية والمشاريع الاستثمارية المقررة في المخططات القطاعية.

ففي هذا الشأن، سمحت عملية التشاور والتنسيق المتخذة مع مختلف القطاعات، من إثراء مدونة الشعب والتخصصات لقطاع التكوين والتعليم المهنيين التي تم إعدادها أواخر 2012 التي تحتوي اليوم على 422 تخصصا بما فيها 54 تخصصا جديدا والتي نعتبرها تخصصات ستضفي حركية جديدة على التنمية الاقتصادية لاسيما في ميادين الآلية والضبط، البيئة، الطاقات المتجددة، الاتصال، الصناعة البترولية، المناجم والمقالع... إلخ. كما تم إدراج تخصصات في التكوين قصير المدى الموجهة للذين لديهم مستوى دراسي محدود.

وكل هذه التخصصات تم إدراجها لأول مرة استجابة للحاجيات التي عبر عنها الفاعلون الاقتصاديون، وهي التخصصات التي تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة وتقنيين بأعداد كبيرة، وبالتالي تسهل التشغيل.

كما سمح هذا التشاور مع الفاعلين الاقتصاديين بالتركيز، بصفة خاصة، على الحرف التي سجل فيها نقص في اليد العاملة المؤهلة، مع بروز حاجة سوق العمل إليها كالبناء والأشغال العمومية، والأمر كذلك بالنسبة لمهن الفلاحة والنشاطات المتصلة بها والتي تمثل فرصة لثمين التكوين في هذه الشعبة وخلق أفق جديد للإدماج المهني، إلى جانب المهن ذات الصلة بتطوير الصناعة الغذائية والإنشاءات المعدنية والميكانيكية.

وكذلك الأمر بالنسبة للحرف التقليدية المهددة بالزوال والتي نحن متأكدون أن إعادة إحيائها ستمثل إجابة حقيقية في محاربة البطالة.

كل هذه التخصصات تمت برمجتها على المستوى المحلي، على أساس الخصوصيات والاحتياجات من التأهيل لكل ولاية، ضمن مخططات التكوين المصادق عليها من طرف اللجنة الولائية التي يرأسها الوالي.

كما سمح هذا العمل التشاوري المحلي بإبرام اتفاقيات مع مؤسسات اقتصادية وصناعية التي لم تمكننا فقط من ضمان تكوين محدد، بل تعداه الأمر إلى الاتفاق على تشغيل الشباب

النائية وعلاقة هذه التخصصات بسوق العمل والمساهمة في الاقتصاد الوطني؟ هل من رؤية جديدة لقطاعكم؟ تقبلوا مني - معالي الوزير - فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بلخير؛ الآن أحيل الكلمة إلى السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين، لتقديم الرد على السؤال المطروح.

السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين: شكرا؛ بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

سيدي عضو مجلس الأمة، أشكركم على سؤالكم الوجيه والذي يندرج في صميم سياسة الحكومة وفي مخطط عملها في جانبها الخاص بالتكوين والتعليم المهنيين. بالفعل، يؤكد برنامج عمل الحكومة على ضرورة الملاءمة ما بين التكوينات المفتوحة واحتياجات الاقتصاد الوطني وتنمية البلاد في مرافقة المشاريع الاستراتيجية الكبرى للدولة في مجال تأهيل الموارد البشرية.

السيد عضو مجلس الأمة، أشاطر اهتمامكم حول دور قطاع التكوين والتعليم المهنيين في تسهيل تشغيل الشباب وكذلك حول الرابط الذي يكون بين برمجة تخصصات التكوين المهني وسوق العمل.

فبالنظر إلى نسبة البطالة التي تمس الشباب والتنافس الحاد على الشغل، يظل التكوين المهني من بين الوسائل الأنجع لمكافحة هذه الظاهرة، حيث إن الشاب المؤهل والحائز على كفاءة مهنية يتمتع بفرص أكبر للتوظيف والحصول على منصب شغل.

لهذا الغرض، يسهر قطاع التكوين والتعليم المهنيين على تكييف تكويناته مع احتياجات الاقتصاد الوطني ومتطلبات سوق الشغل وذلك بتوجيه استراتيجية تنقله من نظام تكوين مبني على العرض إلى نظام مبني على الطلب، علاوة على آليات الشراكة الموضوعية على المستوى الوطني

على إثر نهاية تكوينهم.

ومن جهة أخرى، وتطبيقا للتعليمية رقم 01، المؤرخة في 11 مارس 2013، للسيد الوزير الأول، والمتعلقة بتسيير التشغيل في ولايات الجنوب، طلب من مديريات التكوين المهني للولايات أن تطور تخصصات جديدة عن طريق التمهين مع المؤسسات الموجودة في محيطهم، فمثلا تلك التي تنشط فيها الشركات البترولية، برمجت تخصصات لها صلة بالصناعة البترولية كتلحيم الأنابيب، الصناعة المعدنية، مراقبة التلحيم، تقني في الآبار...إلخ.

كما تم في هذا الإطار، أي تعليمية الوزير الأول حول التشغيل في الجنوب؛ التأكيد على ضرورة المساهمة في وضع الإجراءات الجديدة التي تمكن الشباب من الاستفادة من مستثمرات فلاحية، وذلك من خلال برمجة التكوين في التخصصات المحددة من طرف قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، كتربية النحل، تربية المواشي، زراعة الأشجار المثمرة، الإنتاج الحيواني، إنشاء وتسيير المستثمرات الفلاحية.

ودائما في مجال تطبيق تعليمية السيد الوزير الأول، تم اتخاذ إجراءات ترخيصية تتعلق بشروط الالتحاق بالتكوين والتكفل المادي بالتمهين الذين يتم استقبالهم على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

السيد عضو مجلس الأمة،

بالنسبة للشطر الثاني من سؤالكم:

تتمحور الرؤية الجديدة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين أساسا حول:

1- تحسين نوعية التكوين الملقن وتلبية حاجيات السوق الوطنية من التأهيلات المهنية، بغية تسهيل الاندماج المهني للشباب.

2- ترقية صورة قطاع التكوين والتعليم المهنيين بتكثيف الاتصال عبر الحملات الإعلامية والتحسيسية تجاه الشباب وأوليائهم.

3- تصحيح الخلل الوارد في نظام التوجيه، بغية التكفل الأحسن بالشباب ومساعدتهم على اختيار وبناء مشاريعهم المهنية بمرافقتهم قبل وأثناء وبعد التكوين، وكذا مساعدتهم على الإدماج المهني أو إنشاء النشاطات المهنية الخاصة، والاستفادة من مختلف الأجهزة كوكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين على

البطالة (CNAC)...إلخ.

4- تطوير التكوين الأولي التأهيلي لفترة قصيرة، قصد تعزيز فرص إنشاء المؤسسات المصغرة من قبل الشباب، والاستجابة السريعة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية.

5- الرفع من إمكانيات وفرص التكوين عن طريق التمهين بإشراك جميع المتدخلين، لاسيما من خلال إعادة تنشيط اللجان الولائية للشراكة واللجان البلدية للتمهين.

6- توطيد علاقات الشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين المحليين من أجل:

- تكييف عروض التكوين مع الاحتياجات المحلية من اليد العاملة المؤهلة،

- زيادة عدد مناصب التمهين،

- تطوير التربصات التطبيقية في الوسط المهني.

7- تطوير عمليات التكوين لصالح الفئات الخاصة، لاسيما لصالح المعاقين والمسجونين.

تلكم هي - السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيد عضو مجلس الأمة المحترم - أهم المعطيات المتعلقة بمساهمة قطاع التكوين والتعليم المهنيين في امتصاص البطالة، والرؤية الجديدة التي تبناها قطاع التكوين والتعليم المهنيين للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وأشكركم على الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد كمال بلخير هل لديه ما يضيفه أو ما يعلق عليه؟

السيد كمال بلخير: شكرا سيدي الرئيس؛ في الحقيقة لم يكن لي أي تعقيب، إلا أن أشكر معالي الوزير على الأجوبة القيمة وعلى الشروحات المفيدة، كما نتمنى لقطاعكم النجاح، وشكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بلخير؛ أظن أن السيد كمال قد توفرت لديه القناعة من مضمون ماجاء به السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين، ننتقل الآن إلى السؤال الشفوي الأخير المبرمج لهذه الجلسة، والمتعلق بقطاع البيئة والكلمة للسيد سليمان كرومي.

السيد سليمان كرومي: شكرا سيدي الرئيس؛  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف  
المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السادة أعضاء الحكومة،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،  
السادة الحضور،  
السلام عليكم.

السؤال موجه إلى معالي السيدة كاتبة الدولة لدى وزير  
التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة، مكلفة بالبيئة.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، المادتين 68 و71  
من القانون العضوي رقم 99 - 02، الذي يحدد تنظيم  
المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا  
العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح  
على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

هل فكرت وزارتك في تخصيص غلاف مالي بالتعاون  
مع وزارات أخرى، خاصة وزارة الطاقة والمناجم للتخلص  
من بقايا أكوام الفحم الحجري الذي يعود إلى أكثر من  
نصف قرن بمحيط بلدية القنادسة وبشار الجديد في ولاية  
بشار، علماً بأن المحيطات السكنية أضحت فوق هذه  
الأكوام التي لا يزال أثرها خطيراً على صحة المواطن؟  
للعلم، فإن وزارة الطاقة والمناجم قد عاجلت محيطاً  
من هذا النوع، بحيث أقامت فوقه ملعباً ووسائل ترفيهية  
للأطفال بعد تغطيته بالإسمنت المركز، لكن المعالجة كانت  
جزئية.

هل من مشروع لإيقاف هذه الكارثة البيئية؟ وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد سليمان كرومي؛ الكلمة  
الآن للسيدة كاتبة الدولة لدى وزير التهيئة العمرانية  
والبيئة والمدينة، مكلفة بالبيئة، لتقديم الجواب على السؤال  
الذي سمعتموه قبل قليل.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التهيئة العمرانية  
والبيئة والمدينة، مكلفة بالبيئة: بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،  
سيدي الوزير،  
السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
أود في البداية أن أشكر العضو المحترم، السيد سليمان  
كرومي، على اهتمامه بحماية البيئة وحرصه على صحة  
المواطنين، وذلك من خلال الانشغال الذي تفضل بطرحه،  
والمتملق أساساً بالنفايات المنجمية المتواجدة على مستوى  
مدينتي بشار والقنادسة، فعلاً، هذه النفايات المنجمية هي  
ناجئة عن استغلال مناجم الفحم في كلتا المدينتين أثناء  
الفترة الاستعمارية وهي منتشرة على مستوى 46 موقعا،  
حيث تم بالفعل تهيئة موقع واحد وتحويله إلى حديقة  
وفضاءات التسلية والراحة، على مساحة تقدر بـ 6113 م<sup>2</sup>  
من طرف مجمعي سوناطراك وسونلغاز، بغلاف مالي يقدر  
بـ 800 مليون دينار جزائري.

كانت بقية المواقع محل دراسة وهي متمثلة في جرد  
شامل لتلك المواقع من قبل ديوان البحث في الجيولوجيا  
والمناجم، ونتج عن هذه الدراسة مايلي:  
- 22 موقعا بمساحة إجمالية تقدر بـ 42.5 هكتارا، ذات  
حجم يبلغ 1.12 مليون م<sup>3</sup> من النفايات،  
- 24 موقعا بمساحة تقدر بـ 70.5 هكتارا، ذات حجم  
يبليغ 1.45 مليون م<sup>3</sup>، ونتج عن هذه الدراسة تسجيل ثلاثة  
حلول ممكنة:

- (1) إحاطة أكوام الفحم الحجري (حبسه أو حصره).
- (2) نقل أكوام الفحم الحجري خارج المنطقة الحضرية.
- (3) تهيئة هذه المواقع وتحويلها إلى حدائق ومساحات  
خضراء أو منشآت أخرى.

نظراً لأهمية وحجم هذه النفايات، تم التنسيق بين  
قطاعي المناجم والبيئة، لتقييم العملية من الناحية المالية  
وكذا تخصيص برنامج تدخلي حسب أولوية المواقع الأكثر  
تأثيراً على البيئة، وفق نتائج الدراسة المذكورة سابقاً، لمعالجة  
هذه المواقع، والعمل مستمر مع التقنيين.

وفي الأخير، أجدد لكم شكري على اهتمامكم  
بمسائل البيئة، وأعبر لكم عن استعدادي الدائم للرد على  
استفساراتكم، وشكراً لكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيدة الوزيرة؛ السيد سليمان



كرومي، هل لديكم ما تضيفونه للتعقيب؟

السيد سليمان كرومي: شكرا سيدي الرئيس والشكر موصول إلى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة، المكلفة بالبيئة؛ على كل المعطيات المقدمة وكذا الإجابة، نرى أنها كافية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سليمان كرومي؛ رد السيدة الوزيرة قد أفنح صاحب السؤال، وبذلك نكون قد أنهينا جدول أعمال جلستنا هذه التي خصصت ل طرح الأسئلة الشفوية على مسؤولي مختلف القطاعات الوزارية، للجميع أتوجه بالشكر، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الثلاثين صباحا

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: (021) 73.59.00 الفاكس: (021) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 06 رمضان 1434  
الموافق 14 جويلية 2013

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587